

المحور الثاني: نظرية سلوك المستهلك (المنفعة المقاسة)

تمهيد:

تهدف دراسة سلوك المستهلك إلى التعرف على أنماط هذا السلوك الذي يسلكه المستهلك عادة وهو بصدد السعي لإشباع احتياجاته المختلفة من السلع والخدمات. وفقا للتطور التاريخي تناول الاقتصاديون سلوك المستهلك من خلال مدخلين. الأول يعتمد على استخدام فكرة المنفعة القابلة للقياس الكمي، في إطار نظرية المنفعة المقاسة من خلال تحليل المنفعة الحدية. والثاني مبني على استخدام فكرة المنفعة الترتيبية، والتي تبلورت في تحليل منحنيات السواء. وفي الواقع يعد هذان المدخلان طريقتين مختلفتين لتوضيح شيء واحد ألا وهو سلوك المستهلك. ومنه سنتناول هذين النظريتين على التوالي: نظرية المنفعة المقاسة، ونظرية المنفعة المرتبة.

1. نظرية المنفعة المقاسة:

لقد طور الاقتصاديون النيوكلاسيكيون في نهاية القرن 19 (خاصة الانجليزي Jevons، النمساوي Menger والفرنسي Walras) نظرية يفترض فيها أن الفرد العقلاني يبحث عن أقصى إشباع أو منفعة. يفترض أولاً أن الفرد قادر على قياس المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك سلعة ما وذلك بواسطة مؤشر كمي محدد. هذه المقاربة "الحسابية" cardinale للمنفعة أدت إلى مبدأ أساسي في التحليل الاقتصادي الحديث وهو مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة.

يعود استخدام فكرة المنفعة كأداة لتحليل سلوك المستهلك إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث قام بعض الاقتصاديين بتحليل سلوك المستهلك اعتماداً على فكرة أن الإنسان يسعى دائماً لتحقيق أقصى قدر من المنفعة بأقل تضحية. وبالتالي فإن جميع تصرفاته الاقتصادية تحدد وفقاً لتأثير هذين المتغيرين. وتعد نظرية المنفعة المقاسة إحدى النظريات التي تستخدم لتفسير سلوك المستهلك حينما يقوم بإنفاق دخله المخصص للإنفاق الاستهلاكي على السلع المختلفة من أجل تحقيق أقصى منفعة كلية ممكنة.

ومنه سنتعرض لتفسير سلوك المستهلك باستخدام نظرية المنفعة المقاسة، ومنه لابد من توضيح مفهوم المنفعة والافتراضات التي تعتمد عليها النظرية، وتوضيح العلاقة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية.

1.1. المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

إن الحافز الأصلي الذي يدفع المستهلك إلى طلب أي سلعة أو خدمة هو تحقيق المنفعة لنفسه. والمنفعة ليست شيئاً منظوراً بل هي شعور داخلي يكتسبه المستهلك من جراء استهلاكه للسلعة أو الخدمة. فالمنفعة المستمدة من أي سلعة تتوقف على مقدار الإشباع النفسي الذي تجلبه للمستهلك. والمنفعة ليست خاصية موضوعية في السلعة بل هي خاصية شخصية لأنها تعبر عن علاقة مباشرة بين الإنسان والسلع، ولذلك تختلف منفعة نفس السلعة من مستهلك إلى آخر، كما تختلف لدى نفس المستهلك من فترة زمنية إلى أخرى. وفي المنظور الاقتصادي للمنفعة يجب التمييز بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية. وذلك على النحو التالي:

■ المنفعة الكلية (U):

هي المنفعة المتحققة للمستهلك من جراء استهلاكه كمية معينة من السلعة في فترة زمنية معينة. فالمنفعة الكلية، U ، لسلعة ما x ، تقيس الإشباع العام الذي يحصل عليه الفرد من استهلاك هذه السلعة. مستوى U يتعلق بكمية السلعة x ، وهو ما يكتب على شكل: $U = U(x)$

في أي اتجاه وبأي وتيرة تتطور المنفعة الكلية عندما يرتفع x ؟ يتم حساب ذلك بالمنفعة الحدية.

■ المنفعة الحدية (U_m):

المنفعة الحدية، U_m ، تقيس التطور الحدي للمنفعة الكلية، بمعنى التغير في المنفعة الكلية بالنسبة لتغير صغير جدا في الكمية المستهلكة.

- بالنسبة لسلعة غير قابلة للتجزئة كليا:

تكون سلعة ما غير قابلة للتجزئة كليا أو قابلة للقسم جزئيا إذا كان هناك وحدة قياس لا يمكن النزول إلى أقل منها (لا يمكن للفرد أن يستعمل نصف سيارة، ولا 0.25 نظارة مثلا).

المنفعة الحدية لسلعة غير قابلة للقسم كليا هي التغير في المنفعة الكلية الناتجة عن وحدة إضافية من هذه السلعة.

$$\text{أي: } U_{m_x} = \frac{\Delta U}{\Delta x} \text{ حيث } \Delta x = 1$$

- المنفعة الحدية لسلعة قابلة للتجزئة كليا:

تكون السلعة x قابلة للتجزئة كليا، ذلك يعني أنه مهما كانت وحدة القياس المستعملة يمكن دائما أن نتخيل كمية أقل. مثلا، إذا قمنا بقياس الاستهلاك بالغم، فإن 1 غرام لا يمثل فعلا الاستهلاك "الحدي"، لأنه يمكن أن نتخيل استهلاك لـ 0.5 غرام. ولكن إذا أخذنا نصف غرام كمعيار، يمكن أيضا أن نتخيل استهلاك بـ 0.25 غرام، وهكذا. في هذه الحالة، فإن تعريف المنفعة الحدية يجب أن يأخذ بالحسبان تطور المنفعة الكلية الناتج عن تغير صغير جدا لـ x (متناهي الصغر).

المنفعة الحدية لسلعة x ، القابلة للتجزئة كليا، هي التغير في المنفعة الكلية الناتج عن تغير صغير جدا (يؤول إلى الصفر) للكمية المستهلكة. ومنه رياضيا، المنفعة الحدية هي مشتقة المنفعة الكلية بالنسبة لـ x .

$$\text{إذا كان } U = U(x) \text{، نكتب مشتقة } U \text{ بالنسبة لـ } x \text{ بطريقتين: } U_{m_x} = U'(x) \text{، أو: } U_{m_x} = \frac{dU}{dx}$$

2.1. الفرضيات التي تقوم عليها نظرية المنفعة المقاسة:

■ **عقلانية المستهلك:** بمعنى أن تصرفاته منطقية وغير متضاربة، ولذلك يسعى دائما نحو تعظيم منفعته الكلية في حدود دخله المخصص للإنفاق الاستهلاكي.

■ **قابلية المنفعة للقياس الكمي:** بمعنى أن المنفعة المكتسبة من استهلاك أي كمية من أي سلعة أو خدمة معينة

يمكن قياسها بطريقة عددية، أي أن المنفعة ظاهرة كمية، ولذلك يتعين وجود وحدات لقياسها. والمنفعة تقاس

بوحدات أطلق عليها وحدات المنفعة. وتختلف هذه الوحدات عن وحدات قياس الظواهر الكمية الأخرى،

فهي ليست وحدات موضوعية تتسم بالثبات، ولكنها وحدات شخصية بطبيعتها تتفاوت في قيمتها وفقا

للتقييم الشخصي، لأنها تعتمد على ذوق المستهلك ورغباته تجاه السلع.

■ **المنفعة الكلية لأي مجموعة سلعية تعتمد على كمية سلع هذه المجموعة:** والمجموعة السلعية هي أي كمية من سلعة واحدة أو أكثر، فإذا افترضنا أن هناك مجموعة من السلع فإن المنفعة الكلية التي يكتسبها المستهلك تعتمد على كميات هذه السلع، أي أنها دالة لهذه الكميات: $U = f(x, y, z, \dots)$ وترجع أهمية هذا الافتراض إلى أنه يؤكد أن السلع هي التي تخلق المنفعة وليس العكس، بحيث أنه إذا لم يستهلك المستهلك أي سلعة فلن يحقق أي منفعة. فضلا عن أن دالة المنفعة الكلية دالة طردية أكيدة التزايد. بمعنى أنه إذا زادت الكميات التي يستهلكها المستهلك من كل السلع فلا بد أن يزيد مقدار ما يحصل عليه من منفعة كلية.

■ تناقص المنفعة الحدية:

بمعنى أن منفعة الوحدة الإضافية تكون دائما أقل من منفعة الوحدة السابقة لها، وهذا ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية؛ حيث تتناقص المنفعة التي يكتسبها المستهلك من الوحدات المضافة من السلعة. شدة الحاجة تكون متناقصة عندما تزداد الكمية المستهلكة. مثلا، إذا كان فرد عطشان، سيكون أقل عطشا ابتداء من الكأس الثاني من الماء، ويقل عطشه أكثر بعد الكأس الثالث، وهكذا. وبما أن شدة الحاجة تتناقص كلما أشبع جزءا منها بسبب قابلية الحاجة للتجزئة، فإن المنفعة الحدية تتناقص إلى أن تصل إلى الصفر عند حد التشبع.

3.1. تطور المنفعة الكلية والمنفعة الحدية والعلاقة بينهما:

إذا كانت شدة الحاجة تقل مع الكمية المستهلكة، الإشباع الذي يتم الشعور به بالنسبة لكل وحدة إضافية هو أقل أهمية من ذلك الخاص بالوحدة السابقة. كأس الماء الثالث يمنح إشباع أقل من الكأس الثاني، وأقل بكثير من الكأس الأول. ولكن هذا لا يعني أن الإشباع الكلي يتناقص. إذا استمر الفرد بشرب الماء، فهذا لأنه يشعر برغبة أكثر في فعل ذلك، أي المنفعة الكلية تستمر إذا في الارتفاع، ولكن بوتيرة تقل شيئا فشيئا. بصيغة أخرى، منفعة كل وحدة إضافية يحصل عليها المستهلك من السلعة ستتناقص باستمرار مع زيادة الكمية المستهلكة. ويستمر هذا الوضع حتى يصل المستهلك إلى حد التشبع عندما تكون المنفعة الحدية تساوي الصفر.

U يمكن إذا أن تمثل بمنحنى متزايد، و U_m بمنحنى متناقص. تصل U إلى أقصاها في نقطة التشبع. في هذه النقطة، U_m تكون معدومة، وهذا يعني أن وحدة إضافية من الاستهلاك لن ترفع الإشباع أكثر. إذا زدنا في استهلاك x أكثر من ذلك، تصبح U_m سالبة و U تنخفض. فاستهلاك كبير يمكن أن يؤدي إلى رفض أو عدم الرغبة بالنسبة للفرد في المزيد من الاستهلاك (إذا كانت الكؤوس الأولى من الماء مرغوبة، فسوف يختلف الأمر بالنسبة للكأس رقم 50 مثلا). على العموم، فإن الفرد العقلاني لا يجب عليه أن يستمر في الاستهلاك أكثر من نقطة تشبع الحاجة. ومنه نضع فرضية أن المنفعة الحدية من المفروض أن تكون متناقصة، ولكن دائما موجبة.

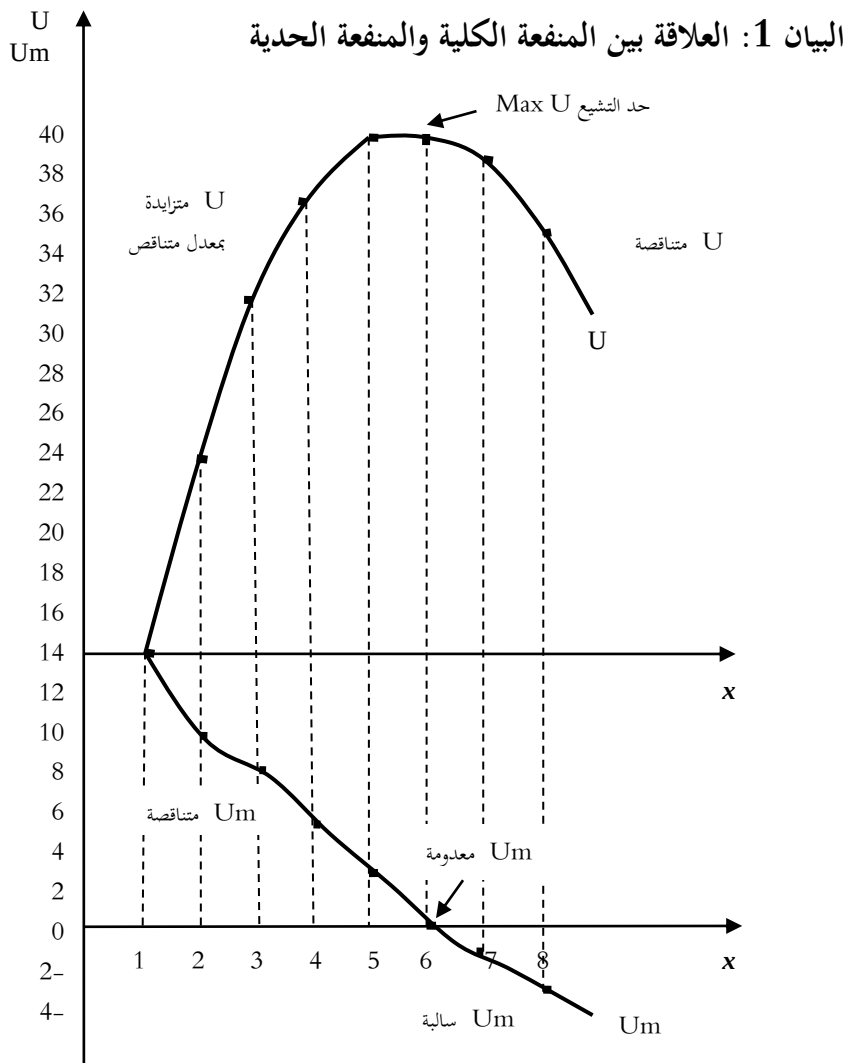
توجد علاقة محددة تماما بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية، وتسمح هذه العلاقة بمعرفة أحدهما إذا ما عرفت الأخرى. فإذا عرفنا مقدار المنافع الحدية المكتسبة الناتجة عن استهلاك عدد معين من وحدات سلعة معينة، فإننا نستطيع معرفة المنفعة الكلية التي يحققها المستهلك عن طريق تجميع المنافع الحدية عند كل مستوى من مستويات

الاستهلاك. ونظرا لتناقص المنفعة الحدية فإننا نلاحظ أن المنفعة الكلية تزيد بمعدل متناقص حتى تصل إلى أعلى مستوى لها عند حد التشبع، وذلك عندما تنعدم المنفعة الحدية. ويوضح الجدول التالي العلاقة بين المنفعة الحدية والكلية الناتجة عن استهلاك مستهلك ما كمية من السلعة X خلال أسبوع.

الجدول 1: تطور المنافع الكلية والحدية الناتجة عن استهلاك السلعة X من قبل مستهلك ما خلال أسبوع

عدد وحدات X المستهلكة خلال أسبوع (X)	1	2	3	4	5	6	7	8
المنفعة الحدية (U_m)	14	10	8	5	3	0	1-	3-
المنفعة الكلية (U)	14	24	32	37	40	40	39	36

يمكن تلخيص العلاقة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية التي يوضحها الجدول في الشكل الموالي:



ويلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن:

- عند استهلاك الوحدة الأولى من السلعة X ، فإن المنفعة الحدية تتساوى مع المنفعة الكلية، وكل منهما يساوي 14؛
- عند زيادة الكمية المستهلكة من السلعة X حتى الوصول إلى حد التشبع (استهلاك أي كمية تتراوح بين وحدتين إلى 6 وحدات) فإن المنفعة الحدية تكون موجبة ومتناقصة، لذلك تكون المنفعة الكلية متزايدة بمعدل متناقص؛
- عند حد التشبع وهو استهلاك 6 وحدات من السلعة X تكون المنفعة الحدية معدومة، أي أن الوحدة السادسة من السلعة X لم تمنح المستهلك أي إشباع على الإطلاق، وعند ذلك تصل المنفعة الكلية إلى أقصىها؛
- عند زيادة الكمية المستهلكة عن حد التشبع، أي قيام المستهلك باستهلاك كميات إضافية من السلعة X أكثر من 6 وحدات، مثلاً 7 أو 8 وحدات، فهذا يؤدي إلى شعور المستهلك بالضيق أو الاستياء أو الألم، وهذا يعني أنه دخل في مجال المنفعة الحدية السالبة، ولذلك تتسبب كل وحدة إضافية من السلعة X في إنقاص المنفعة الكلية المكتسبة التي حصل عليها من الوحدات السابقة.

4.1. قوة وحدود نظرية المنفعة المقاسة:

1.4.1. قوة نظرية المنفعة المقاسة:

إن الاقتصاديين الكلاسيك للقرن 18 والقرن 19 لم يتمكنوا من التوفيق بين القيمة الاستعمالية *la valeur d'usage* والقيمة السلعية *la valeur marchande*. القيمة الاستعمالية، تركز على المنفعة التي تعطيها سلعة ما بالنسبة للمستعملين، والتي كانت تبدو أحياناً متناقضة مع القيمة السلعية، بمعنى السعر المحدد من قبل الأسواق. هذا التناقض يبدو جلياً في الماء و الألبان. الماء الذي هو ضروري لحياة البشر، تقريباً لا يساوي شيئاً في الأسواق. أما الألبان، الذي كان يبدو أقل ضرورة من الماء، لديه قيمة سلعية جد عالية. التناقض يأتي مما نبنيه من قيمة على المنفعة الكلية للسلعة في حين أن السلوك يكون موجه من قبل المنفعة الحدية. هنا، الماء بدون شك لديه منفعة كلية كبيرة جداً ولكن لديه منفعة حدية جد ضعيفة لأنه موجود بوفرة. ومنه فإن الأفراد لا يرغبون في القبول بتضحيات مهمة للحصول عليه. بالمقابل، الألبان لديه منفعة كلية أقل من المنفعة الكلية للماء، ولكن لديه منفعة حدية أكبر لأنه نادر جداً. ومنه هناك رغبة للقيام بتضحية أكبر للحصول عليه من خلال دفع سعر أعلى. إذا أخذنا المنفعة الحدية كأساس للقيمة فإن التناقض سوف يختفي.

2.4.1. حدود نظرية المنفعة المقاسة:

الاقتصاديين الحديين الأوائل، Jevons ومنجر، اعتقدوا أن المنفعة قابلة للقياس، بمعنى كان من الممكن تلخيص الرغبة التي يشعر بها المستهلك أثناء عملية الاستهلاك انطلاقاً من عدد محسوب (منفعة مقاسة). استهلاك سلعة ما يمنح منفعة تساوي 2 ومنفعة سلعة أخرى هي 6، ومنه منفعة تساوي 3 مرات أكثر. في حين أن رقم المنفعة من الصعب تحقيقه لأن تقييم الأفراد هو شخصي أو غير موضوعي. وهذا ما أثبتته V.Pareto ثم E.Slutsky.

هؤلاء الاقتصاديين اعتبروا أن المستهلك لا يمكنه إلا ترتيب المنافع التي يشعر بها (منفعة ترتيبية). الترتيب يسمح للأفراد بترتيب تفضيلاتهم والأفراد يكشفون عن تفضيلاتهم عن طريق اختياراتهم للاستهلاك. سيكون مع نظرية منحنيات السواء، المطورة في بداية القرن 20 من قبل الإيطالي Vilfredo Pareto.